

محضر جلسة

الحمد لله،

مواصلة لمتابعة لتطورات ملف القضية عدد ARB 04/12 المنشورة لدى المركز الدولي لفض نزاعات الاستثمار CIRDI من مؤسسة ABCI ضد الدولة التونسية، التّأمت بمقر رئاسة الحكومة بالقصبة يوم الثلاثاء 30 جويلية 2013 على الساعة التاسعة صباحا جلسة عمل وزارية بإشراف السيد رياض بالطيب المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتعاون الدولي وبحضور كل من السيدات والسادة:

- نذير بن عمو وزير العدل
- سليم بن حميدان وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
- عفيفة النابلي المكلف العام بنزاعات الدولة
- محمد العامري مدير ديوان رئيس الحكومة
- سليم بسباس الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالمالية
- رضا بن محمود رئيس ديوان الوزير لدى رئيس الحكومة
- عبد الرؤوف صفر ممثل وزارة المالية
- سنية الزغلامي ممثلة وزارة المالية
- سارة الوسلاتي ممثلة وزارة المالية
- منير القليبي ممثل البنك المركزي التونسي
- رجب بسرور مستشار مقرر رئيس بنزاعات الدولة

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

- 1- مناقشة كيفية التعاطي مع محضر الصلح المبرم مع ABCI في 31 أوت 2012
- 2- متابعة تنفيذ توصيات جلسة العمل الوزارية التي انعقدت في 14 ماي 2013

السيد سليم بن حميدان

- تم مؤخرا تكليف هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية بإجراء تفقد حول العلاقة بمكتب المحاماة Herbert Smith نائب المكلف العام في القضية
- تم أثناء المهمة اكتشاف إمضاء جامد النعاوي مستشار مقرر عام بنزاعات الدولة محضر صلح مع ABCI بتاريخ 31 أوت 2012 خلافا للإجراءات القانونية المتمثلة أساسا في عدم عرض المسألة على لجنة النزاعات وغياب تفويض في الغرض ثم إرساله إلى الخصم من طرف منذر صفر مكلف بأمورية بالديوان كل ذلك دون علم الإدارة
- ظفرت ABCI بهذا الاتفاق باستغلال ظروف ضعف الدولة في المرحلة الانتقالية وتشنت الملف بين مختلف المصالح والجو من التعاطف مع رئيسها السابق عبد المجيد بوندر بخصوص مطلبه الرامي إلى التحصيل على العفو التشريعي العام،

قد يكون شروع الدولة في تنفيذ بعض عناصر الاتفاق مثل تمتع بون بالعفو العام والبدء في أعمال

لاختبار حجة ضدها

السيد نذير بن عمرو

- يجب تفعيل توصيات جلسات العمل الوزارية السابقة خاصة دراسة حظوظ الدولة التونسية في النزاع من قبل لجنة خبراء ومطالبة الخصم بصفته القانونية قبل العودة إلى أي تفاوض مباشر معه

- يجب تحريك الدعوى العمومية مع طلب إيقاف الإجراءات لدى CIRDI بعد استشارة الأستاذ فرحات

الحرشاني

- لا يمكن للخصم معارضة الدولة بشروعها في تنفيذ بعض بنود الاتفاق إلا في إطار دعوى مدنية أما الإدانة الجزائية فيمكن أن تفضي إلى إعدام الاتفاق وإبطال كل ما ترتب عليه وإن تم تنفيذه جزئيا

السيدة سنية الزغلامي

- لجنة الخبراء مكلفة حسب توصيات جلسة 14 ماي 2013 بتأطير لجنة التفاوض وهو ما يتم تجسيمة

السيد محمد انعامري

- المعالجة الإدارية الصرفة لا تتناسب مع خطورة الإخلال لذا يتجه الإسراع بتحريك الدعوى العمومية في الأثناء وبمجرد التفتن إليه وقبل استشارة رئاسة الحكومة

- معارضة تكليف السيد أحمد الورفلي مستشار رئاسة الجمهورية لإمكانية وجود تضارب مصالح

السيد رياض بالطيب

- ضرورة تفعيل التوصيات السابقة

- اقتراح الاستعانة بخبراء أجنبي لتقييم حظوظ الدولة في النزاع

- ضرورة إحكام صياغة الشكاية الجزائرية والتشاور حولها ضمانا لنجاعة التتبع

ويعد مزيد التداول والنقاش، أوصت الجلسة بما يلي:

1- التفعيل الفوري للإحالة الجزائرية بخصوص محضر 31 أوت 2012 وطلب إيقاف الإجراءات لدى CIRDI بعد

استشارة الأستاذ فرحات الحرشاني

2- القيام بالإجراءات القانونية اللازمة لتكليف لجنة خبراء ومواصلة التعامل مع الأستاذ فرحات الحرشاني

3- إعلام المكلف العام بنزاعات الدولة للموظفين المذكورين بعدم صفتها في التخاطب في القضية باسم الدولة

التونسية وإلى الخبيرين لطفي بن زكري والحيبيب الأندلسي بعدم اعتراف الدولة بتعيينهما مع إشعار CIRDI بذلك

وبذلك رفعت الجلسة في منتصف النهار.

+ إيقاف المستشار حاد النقعاوي عن

العمل واختار الإجراءات في شأن
وسيتأن المالك بصفته لدى وزير
أملاك الدولة المنذر صفر.